أهم محددات الاقتصاد الكلي وأثارها على معدلات الفقر فى مصر (خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠) (بإستخدام نموذج الإنحدار المتعدد)

د/ نيفين حسين محمد محمد
مدرس اقتصاد جامعة الاهرام الكندية

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على متغيرات الإقتصاد الكلي المؤثرة على معدل الفقر في مصر،ولقد تم الإعتماد على متغيرات معدل التضخم،معدل النموالاقتصادي(نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى)،معدل البطالة،سعر الصرف،وصافى تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر.وهذه المتغيرات هي عبارة سلسلة زمنية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ ،لبناء نموذج اقتصاد قياسي يفسر أثرهذه المتغيرات على معدل الفقر فى مصر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن الفقر ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد،كما أن الفقر يعد من أهم معوقات التنمية بصفة عامة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بصفة خاصة، يجب وضع تخفيف حدة الفقرهدفاً أساسياً لسياسات التنمية الاقتصادية، وجود علاقة طردية بين معدل النمو الإقتصادي والحد من معدل الفقر،ضرورة التوسع فى شبكات الضمان الإجتماعى للحد من الفقر،أن تحقيق مصر لمعدلات نمو إقتصادي مرتفعة كان له تأثير إيجابى على خفض معدلات الفقر،وأسفرت نتائج النموذج القياسى على أن صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرهوأكبر متغيرله تأثيرعلى معدل الفقر يتبعه معدل البطالة وسعر الصرف.خلصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها انه يتعين على واضعي السياسات صياغة سياسات للرعاية الإجتماعية لحماية الأسر الأشد فقراً من تداعيات التضخم والبطالة،وهناك ضرورة العمل على وضع سياسات للحد من معدل الفقر على المستوى القومى.

الكلمات المفتاحية :مفهوم الفقر،أنواع الفقر،خط الفقر ،النمو الاقتصادى ،تخفيف حدة الفقر،سعر الصرف ،التضخم ،البطالة ،الإستثمار الأجنبى المباشر،نموذج قياسى

The most important macroeconomic determinants and their effects on poverty rates in Egypt
(2000-2020) (Using multiple regression model)

Abstract:

This study aims to identify the macroeconomic variables affecting the poverty rate in Egypt, and we have relied on the variables of inflation rate, economic growth rate (per capita GDP), unemployment rate, exchange rate, and net foreign direct investment inflows. These variables are a time series from 2000 to 2020, to build an econometrics model that explains the impact of these factors on the poverty rate in Egypt.

The study reached a set of results, the most important of which was that poverty is a multifaceted and multidimensional phenomenon, poverty is one of the most important obstacles to development in general and to economic and social development in particular, there is a Positive relationship between the economic growth rate of and the reduction of the poverty rate, the necessity of expanding social security networks to reduce poverty, Egypt achieved high economic growth rates had a positive impact on reducing poverty rates, and the results of the econometrics model revealed that net foreign direct investment flows is the largest variable that has an impact on the poverty rate followed by the unemployment rate and the exchange rate.

The study concluded with many recommendations, the most important of which is that policy makers should formulate social welfare policies to protect the poorest families from the repercussions of inflation and unemployment, there is a need to work on developing policies to reduce the poverty rate at the national level.

Key words: The concept of Poverty, Types of Poverty, Poverty Line Economic Growth, Poverty Alleviation, Exchange Rate, Inflation, Unemployment, Foreign Direct Investment, Econometrics Model.

المقدمه

تحظى مشكلة الفقر بإهتمام عالمي، فظاهرة الفقر مشكلة متعددة الجوانب والأبعاد فهي ليست قاصرة على البلدان النامية فقط ولكنها موجودة بالبلدان المتقدمة على خلاف أنظمتها ومستوياتها الاقتصادية. ويعد إرتفاع معدل الفقر من أهم معوقات التنمية بشكل عام والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بشكل خاص، ولذا يعتبر تخفيف حدة الفقر هدفاً أساسياً لسياسات التنمية الإقتصادية.

وعلى الرغم من التفاوت الموجود في تحديد مفهوم الفقرومعاييره ،إلا ان الفقر يخفض من مستويات الاستهلاك والادخار لدى المجتمع، ويصاحبه انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي للدولة ، كما انه يؤدى إلى إختلالات على مستويات التوازنات المالية الكلية للدولة.

ويتفاقم معدل الفقر في الدول النامية ،وخاصةً تلك التي تعانى من مشاكل فى نموها السكاني،وتبعاً لذلك تتفاوت طرق الحد من معدل الفقر وتداعياته.

وتعد مصر أكبر كثافة سكانية فى العالم العربى وواحدة من أكبر الاقتصادات فيه .وبينما كان الاقتصاد مركزياً وبقيادة الدولة فى الفترة (١٩٥٦-١٩٧٣) ، فقد هدفت الإصلاحات

فى التسعينات من القرن العشرين إلى الحد من دور الدولة فى الاقتصاد ، وإلى اعتماد المبادئ الاقتصادية الموجهة نحو السوق، ودمج مصر فى الاقتصاد العالمى. (Alissa، ٢٠٠٧)

وخلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ ارتفع الناتج المحلى الإجمالى من ٢١٨.٩ مليار دولار إلى ٣٠٣ مليار دولار ، وخلال نفس الفترة إرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٢٦٤٦ ألف دولار إلى ٣٥٤٨ ألف دولار[1]، بينما ظل مؤشر جيني لمصر Gini – (index وهو مقياس لعدم المساواة)– منخفضاً بإستمرار.[2]

أولاً: الدراسات السابقة

طرحت دراسه (Ravallion M, 2001)تساؤل هل النموالاقتصادى يساعد الفقراء؟بمعنى هل ثمار النمو الاقتصادى يصل إلى الفقراء؟ وكانت النتائج تشير إلى ان الفقراء يتأثرون بالنمو الاقتصادى ،لكن مايجدر الإشارة إليه هو العلاقة العكسية فى المدى القصير بين المتغييرين ، فى الوقت الذى لا يؤثر فيه النمو الاقتصادى على متوسط المستوى المعيشى للأسر.

كما أطلق (Bourguignon, 2004) على العلاقة بين الفقر،اللامساواة والنموالاقتصادى مصطلح المثلث، وبين أن هناك نوعين من التأثير بين النمو الاقتصادى واللامساواة الأول

---

[1] https://data.albankaldawli.org

[2] يستخدم (Gini index)لقياس عدم المساواة من خلال تقييم مدى الخلل في توزيع الدخل (أو الإنفاق) بين الأفراد أو بين الأسر مقارنة بالمعدل الأمثل، يمثل الرقم صفر على مؤشر "جيني" أفضل مستوى للمساواة بينما يمثل الرقم ١٠٠ حالة عدم مساواة كاملة.

من النمو إلى التوزيع والثانى من اللامساواة إلى النمو، هذا التفاعل بين المتغييرين له تأثير على الفقر المطلق وتقليص معدلات الفقر .

ولقد أوضحت دراسة (Chenery & Chenery et al., p. 1974) ان النمو السريع فى الدول النامية لا يحسن أوضاع ثلث شعوب تلك الدول . أوضحت نتائج دراسة (Adams, 2004) ان قيمة مرونة معدل الفقر للنمو الاقتصادى ٢,٧٩ وذلك بالإستناد إلى عينة من ١٢٦ دولة بينها ٦٠ دولة نامية.

بينما أكدت دراسة (هيشام، ٢٠١٦)على وجود علاقة قوية بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادى ، وان للنمو الاقتصادى دور ريادى فى تقليص معدل الفقر وان ما يعيق هذا الدور هو مؤشرات اللامساواة فى الدول النامية.

وإستعرضت دراسة (على، ٢٠٠٤) إستراتيجات الإقلال من الفقر فى الدول العربية،وأوضحت ان تفشى الفقر فى دول العينة (الأردن ،تونس،الجزائر ،مصر ،المغرب ،موريتانيا) يرجع إلى إنهيار النمو الإقتصادى فى تلك الدول ،كما خلصت الدراسة إلى ضرورة التوسع فى شبكات الضمان الاجتماعى للإقلال من الفقر.

كما استخلصت دراسة (حسانين، ٢٠١٨) إلى ضرورة وضع الدولة لبرامج حماية إجتماعية للتخفيف من الفقر ولاحد من آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى ، وأوصت الدراسة إلى وضع سياسات تؤدى إلى خفض نسية سوء التغذية على المستوى القومى.

أما دراسة (Hanaa Kheir El Din and Heba El Laithy, 2006)فهى تسعى إلى تفسيرالعلاقة بين النمو في مصروزيادة معدل الفقر ،وذلك لتحديد مدى إرتباط النمو الاقتصادي وتحسن توزيع الدخل بإنخفاض معدل الفقر بصورة معنوية.وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فترات فرعية لتتوافق مع المسوح المتتالية للدخل والإنفاق والإستهلاك للأسرة.وخلصت الدراسة

إلى ان النمو الاقتصادى وحده يغد غير كافى لخفض معدل الفقر،وأوصت الدراسة بضرورة صياغة سياسات تضمن احتواء الفقراء وتحقق العدالة فى توزيع الدخل.

ويتفق الباحث مع الدراسات التى أكدت على ان معدل النمو الإقتصادي له تأثير ايجابى على خفض معدل الفقر،كما يتفق الباحث مع الدراسات التى أشارت إلى ضروة التوسع فى شبكات الضمان الإجتماعى للحد من الفقر .

ثانياً: مشكلة الدراسة

يوجد تشوهات في السياسات الإقتصادية الكلية المصرية خلال الفترات السابقة،مما أدى إلي نتائج غير مرغوبة في النمو الاقتصادي في ظل تباين توزيع ثمار النمو من جهه،وضعف شبكات الأمان الاجتماعي من جهة أخرى مما ترتب عليه إرتفاع معدل الفقر في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠. ولذا فإنه يمكن بلورة مشكلة البحث فى كيفية تخفيف معدل الفقر في إطار السياسات الإقتصادية الكلية وإنخفاض مستوى التباين في توزيع الدخل ؟

ثالثاً :فروض الدراسة

تفترض الدراسة أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية بين بعض محددات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى،معدل البطالة،التضخم ،سعر الصرف ،وصافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) والتخفيف من معدل الفقر في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٢٠.

رابعاً :هدف الدراسة وحدودها

تهدف الدراسة بالدرجة الأولى إلى إختبارصحة الفروض السابقة كما تهدف إلى التعرف على أهم متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية المؤثرةعلى خفض معدل الفقر في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ ،والتعرف على طبيعة السياسات الإقتصادية المتبعة فى مصر من أجل الحد من معدل الفقر .

خامساً :منهج وأدوات الدراسة

استخدم الباحث لتحقيق هدف الدراسة وإختبار فروضها منهجين رئيسيين، يتمثل الأول بالمنهج الوصفي الذي تم إعتماده من خلال مفاهيم الفقر وآلية تأثير السياسات الإقتصادية الكلية في الفقر والتي شكلت دعماً نظرياً،والمنهج الثاني والمتمثل بالمنهج التجريبي القائم على إستخدام طرق وأساليب الإقتصاد القياسي مع الإعتماد على نموذج الإنحدار المتعدد في إختبار فروض الدراسة،وتم الاعتماد على المتغيرات الأتية في التحليل، أولاً المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، معدل البطالة،معدل التضخم، سعرالصرف،صافى تدفقات الإستثمار الإجنبى المباشر)، ثانياً المتغير التابع وهو معدل الفقر في مصر وذلك خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٢٠.

سادساً :خطة الدراسة

فضلاً عن مقدمة البحث وما تضمنته من مشكلة البحث وفروضه وهدفه وحدوده ومنهجيته، يعرض البحث الدراسات السابقة ،ثم يتعرض لمفاهيم الفقروأنواعه ،ثم يستعرض معدل الفقرعلى المستوى العالمى ثم على مستوى الاقتصاد المصرى، ثم تتناول الدراسة تحليل سياسات الاقتصاد الكلى لمتغييرات البحث ،يليها التحليل القياسى ،ثم يلى ذلك تفسير النتائج ،وأخيراً عرض نتائج وتوصيات الدراسة .

سابعاً :مفهوم الفقر وأنواعه

تتعدد مفاهيم الفقر فلقد عرفه آدم سميث (Sanchez-Martinez, 2014)"بإنه عدم القدرة على شراء الضروريات التي تتطلبها الطبيعة أو العرف" . في هذا التعريف ، يتلقى جانب الحالة الاجتماعية / النفسية للفقر (العرف) ضمنيًا نفس الوزن مثل الحالة المادية والاقتصادية البحتة (الطبيعة).

وعرف (المصطوف، ٢٠٠٤) الفقر على أنه "حالة من الحرمان تتجلى فى انخفاض استهلاك الغذاء وتدنى الأوضاع الصحية والمستوى التعليمى وقلة فرص الحصول عليه وتدنى أحوال السكان وانعدام المدخرات."

كما عرفه البنك الدولى فى دراسة (الخربوطلى، ٢٠١٦) "انه عدم تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة".أو هو حالة الحرمان المادى النابعه من إنخفاض إستهلاك الغذاء كمياً ونوعياً وتدنى كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان وحرمان من ملكية السلع المعمرة،وفقد ضمانات مواجهة المرض والبطالة والإعاقة والكوارث".

أعتبرت النظرية الكينزية (Pressman, 1991) الفقر بإنه لايعدو عن كونه مظهر من مظاهر البطالة،ففى الفترات التى تتميز بالإنكماش الاقتصادى ترتفع فيها حالات الفقر وتتفاقم معدلاته،بينما فى فترات التوسع والرواج الاقتصادى، تأخذ معدلات الفقر فى الإنخفاض،ومن ثم،فإن التصور الكينزى لمحاربة الفقر يعتمد على مقاربة غير مباشرة بحيث يعطى دوراً أكثر للآثار غير المباشرة التى يحققها مستوى التشغيل الكامل فى تخفيض نسب الفقروهو بذلك لايعطى أهمية للأسباب المباشرة فى تغير حالة الفقر من خلال تمويل فجوة الفقر عن طريق برامج إعادة التوزيع .

وبهذا الصدد يمكننا تعريف الفقر والفقراء (سامية، ٢٠١٥) "انه يمكن إعتبار أفراد أو أسرأو مجموعات من السكان في حالة فقر حين تنقصهم الموارد اللازمة للحصول على التغذية النموذجية والمشاركة في الأنشطة والقدرة على تحسين وضعيتهم في المجتمع الذي يعيشون فيه".

ويقدم البنك الدولي (E Philip Davis and Miguel Sanchez-Martinez, 2014) أيضاً تعريفًا أكثر تفصيلاً للفقر قابلًا للتكيف مع ظروف البلد المختلفة،حيث يعرف الفقر بأنه "حرمان واضح في الرفاه،يشمل العديد من الأبعاد. ويشمل الدخل المنخفض وعدم القدرة

على إكتساب الأساسيات من السلع والخدمات اللازمة للبقاء بكرامة. ويشمل الفقر أيضًا انخفاض مستويات الصحة والتعليم ، وضعف الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، وعدم كفاية الأمن المادي، والإفتقار إلى الصوت (السياسي) ، وعدم كفاية القدرة والفرص لتحسين حياة المرء ". من خلال عرض العناصر المطلقة والنسبية ، ويشكل هذا تعريفاً واسع النطاق للغاية يتضمن الطابع متعدد الأبعاد للفقر.

بينما وضح (الفارس، ٢٠٠١) أن هناك مكونين مهمين لابد من توضيحهما فى أى تعريف لمفهوم الفقر، وهما مستوى المعيشة،والحق فى الحصول على حد أدنى من الموارد.ويمكن التعبير عن مستوى المعيشة بمعدل الإستهلاك لسلع محددة(المأكل والملبس والمسكن)التى تمثل الإحتياجات الأساسية للإنسان .أما الحق فى الحصول على الحد الأدنى من الموارد ،فهو لا يركز على الإستهلاك بقدر تركيزه على الدخل،بمعنى القدرة على الحصول على هذه الإحتياجات.

كما قد توصل برنامج الأمم المتحدة PUNDP (سامية، ٢٠١٥) لإعطاء تعريف عام للفقر مضمونه أن "الفقر عبارة عن حالة إحتياج أو حرمان من عدة إحتياجات أساسية وضرورية من أجل عيش حياة حميدة، سليمة طويلة وبنائة مرتبطة بمشاركة الأفراد في حياة فعالة – سياسية وثقافية– في المجتمع"

يعتمد قياس الفقر على طريقة خط الفقر (عزوز، ٢٠١١) والذى يعرف على أنه الفاصل بين دخل أو إستهلاك الفقراء عن غير الفقراء ،ويعد الشخص فقيراً إذا كان إستهلاكه أودخله يقع تحت الحد الأدنى للإحتياجات الأساسية ،ويعرف الحد الأدنى للإحتياجات الأساسية على أنه خط الفقر

خط الفقر له عدة أنواع وهى (حسين يحيى وآخرون، ٢٠٠١):

- **خط الفقر المطلق** : ويمثل إجمالى تكلفة السلع اللازمة لسد الإحتياجات الإستهلاكية من السلع (غذائية وغير غذائية).
- **خط الفقر النسبى** : ويمثل نسبة من الدخل المتوسط ولذلك فهو يتغير بتغير الدخل من دولة إلى أخرى ومن وقت لأخر فى نفس الدولة.
- **خط الفقر المدقع** : ويمثل الحد الأدنى من الدخل الذى يتطلبه الشخص للحصول على الحد الأدنى من السلع الغذائية الأساسية الضرورية لديمومته.
- **خط الفقر الإجتهادى (الذاتى)**: ويسمى بخط فقر (ليدين**LEYDEN**) وتستند فكرته على أن تحديد خط الفقر يعتمدعلى إجتهاد أفراد المجتمع فى تقديرالحد الأدنى اللازم ليعد مستوى المعيشة مقبولاً إجتماعياً،لذا فإن خط الفقر الإجتهادى يتغير بتغير المكان والزمان،وكذلك بإختلاف تقدير أفراد المجتمع للحد الأدنى المقبول للمعيشة بقدر إرتفاع دخولهم.
- **خط الفقر العالمي** (د.صافة محمد ،د.شريط عابد، ٢٠٢٠): وهو الخط الذي يستعمله البنك الدولى في حساب نسبة الفقراء في كل دولة من دول العالم، حيث يقوم البنك الدولى بقياس الفقر إنطلاقاً من تعادل القوة الشرائية، وقد بدأ البنك الدولي بالإعتماد على هذا الخط إنطلاقاً من سنة ١٩٩٠ وذلك من خلال تقاريره حول التنمية في العالم.

ثامناً: تطور الفقر فى مصر

ارتفع معدل الفقرفي مصرليصل إلي ٣٢,٥ % من عدد السكان، بنهاية العام المالي ٢٠١٧/ ٢٠١٨، مقابل ٢٧,٨ % لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦(جدول٢ بالملاحق)،ويعد هذا الإرتفاع نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما تتطلبه من تكلفة على المجتمع والدولة[3].

ولقد تصدر محافظات الصعيد فى مصرقائمة المحافظات الأكثر فقراً في الجمهورية،حيث بلغت نسبة الفقرفى محافظة أسيوط ٦٦,٧٪ بين مواطنيها،تليها محافظة سوهاج بنسبة ٥٩,٦ %،ثم الأقصر٥٥,٣ %، والمنيا ٥٤٪،ثم قنا ٤١ %. بينما محافظات بورسعيد والغربية ودمياط ضمن المحافظات الأقل فقراً.

وأشار تقرير بحث الدخل والانفاق والاستهلاك وخريطة الفقر إلى أن ٤٦ قرية في محافظتي أسيوط و سوهاج، تتراوح نسبة الفقر فيها بين ٨٠ إلى ١٠٠ %، فضلاً عن معاناة ٢٣٦ قرية في سوهاج من الفقر، وهي نسبة بلغت ٨٧ % من قرى المحافظة،ما جعلها تسجل النسب الأعلى بين أفقر ١٠٠٠ قرية في مصر.

وأضاف التقرير (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩) أن معدل خط الفقر للفرد فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧، بلغ ٨٨٢٧ جنيها سنوياً(٧٣٦ جنيها شهرياً)،فيما بلغ خط الفقر المدقع في نفس الفترة ٥٨٩٠ جنيهاً سنوياً(٤٩١ جنيهاً شهرياً)،(وذلك مع الأخذ في

[3] أبرز معالم برنامج الإصلاح الاقتصادى تحريرسعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية "التعويم"، في نهاية عام ٢٠١٦ مما أسفر عنه فقدان العملة المصرية ما يقرب من ٦٠ % من قيمتها فى ذلك الوقت ،كما تضمن البرنامج زيادات متتالية لأسعار الوقود والكهرباء والمياه، وتبع ذلك زيادات في أسعار كافة السلع والخدمات.

الإعتبار خصائص كل أسرة،وتركيبها العمري والنوعي ومكان إقامتها) بينما معدل خط الفقر لعام ٢٠١٥(٤٨٢ جنيهاً شهرياً للفرد).

ولقد تراجعت معدلات الفقر في مصرإلى٢٩.٧٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٣٢,٥٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٧،كما تراجعت نسبة الفقر المدقع على مستوى الجمهورية إلى ٤,٥٪ مقابل ٦.٢٪ في نفس الفترة .

كما أوضح التقريرأن هناك تزايد فى نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة،وذلك نتيجةعدم توفيرالحماية الإجتماعية الكافية لتلك الأسر الفقيرة ،فتلجأ تلك الأسر إلى زيادة عدد الأطفال (بإعتبارهم مصدر للدخل)كنوع من الحماية الإجتماعية عند التقدم في السن أو المرض.

كما ذكر التقرير (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩) أن مؤشرات الفقر تتناقص كلما إرتفع مستوى التعليم،وبلغت نسبة الفقراء بين الأميين ٣٥,٦٪ مقابل ٩,٤٪ للحاصلين على شهادة جامعية ،كما سجلت نسبة الفقراء بين حاملي الشهادات فوق المتوسط ١٥,٢٪، وبلغت تلك النسبة بين الحاصلين على شهادة ثانوية ١٧,٤٪، وبين الحاصلين على شهادة تعليم أساسي ٣٣,١٪ فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

تاسعاً :السياسات الإقتصادية المصرية لمعالجة الفقر

انتهجت مصر مجموعة من السياسات الاقتصادية من أجل الحد من تفاقم ظاهرة الفقر، ومن أهم هذه السياسات :

- **السياسة المالية :**

يمكن للسياسة المالية أن تؤثرعلى معدل الفقربطريقة مباشرة وغيرمباشرة،من خلال آليات وسياسات الإنفاق العام أوالوسائل الضريبية وأثرهما على النمو الاقتصادى،حيث أن الإنفاق الحكومى يؤثر بشكل غير مباشر على معدل الفقر،فزيادة الإنفاق الحكومى يؤدى إلى إرتفاع

معدلات النمو الاقتصادى وبالتالى إرتفاع الناتج المحلى الإجمالى مما يؤدى إلى زيادة نصيب الفرد منالناتج المحلى الإجمالى وإعادة توزيع الدخل القومى ، مما يقلل من معدل الفقر .

كما يؤثر الإنفاق الحكومى بشكل مباشرعلى معدل الفقر من خلال برامج الحماية الاجتماعية،برامج الدعم الغذائى، برامج دعم الاسكان الاجتماعى،برنامج الدعم النقدي المشروط تكافل وكرامة،وغيره من البرامج .

كما تلعب الضرائب دوراً فعالاً فى معالجة الفقر من خلال تأثرها على مستوى النمو الاقتصادى وإعادة توزيع الدخل.الشكل رقم (١) يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ١٤٥٠ دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣٥٩٦ دولار عام ٢٠٢٠ .

شكل رقم (١) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى

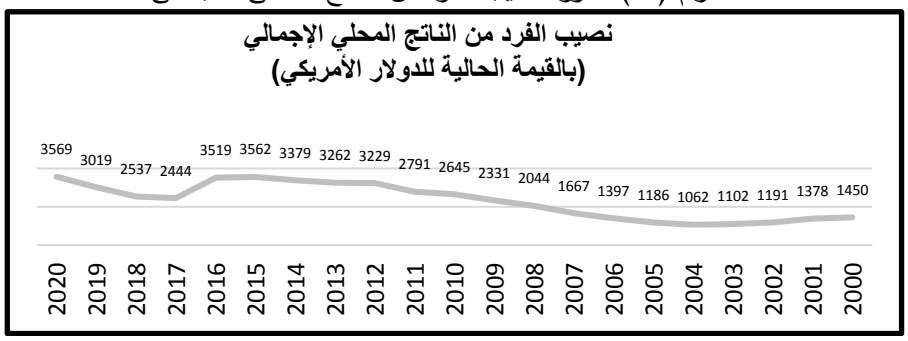

المصدر : البنك الدولى data.worldbank.org

- **السياسة النقدية :**

تحدد السياسة النقدية حجم المعروض النقدي والذي يؤثر مباشرةً على أسعارالفائدة، فيتم تعديلها، وشراء، أوبيع السندات الحكومية،وتغبير الإحتياطي للبنوك. وهناك أسلوبان لتطبيق السياسة النقدية، وهما: السياسة النقدية الإنكماشية، حيث يتم رفع سعرالفائدة أوبيع الأوراق المالية من خلال عمليات البيع والشراء في السوق المفتوح وذلك للحد من التضخم،مما يؤدي

إلى تحسن مستوى المعيشة للأفراد المجتمع وبالتالى يقلل من مستويات الفقر.أما السياسة النقدية التوسعية، فتتم من خلال خفض سعرالفائدة أوشراء الأوراق المالية مما يؤدى إلى زيادة السيولة. وذلك للحد من البطالة، والركود الاقتصادي وزيادة الإستثمار ومن ثم زيادة النمو الإقتصادي، مما يقلل من معدل الفقر.

- **سياسة تحديد الأسعار ورفع الأجور**

تتمثل سياسة الأجور في جميع الإجراءات التي تضعها الدولة في إطار رفع أو تخفيض مستوى الأجور سواء على المستوى الكلي او الجزئي للأفراد،من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة،وذلك بصورة مباشرة من خلال رفع الحد الأدنى للأجر،أو بصورة غير مباشرة من خلال تقليص ساعات العمل أومنح وزيادة المكافآت والعلاوات.ويترتب على زيادة الأجوررفع الدخل للفرد مما يؤدي إلى زيادة الإستهلاك للأسرة مما يقلل من معدل الفقر .

ولكن ما يعيق تطبيق هذه السياسات هو أن زيادة الأجور تعني زيادة التكلفة ومن ثم زيادة الأسعار مما يمتص تلك الزيادة في الأجور،ولهذا يشترط أن تكون معدلات نمو الأجور أكبر من معدل نمو الأسعار،أي أن سياسة الأجور الهادفة إلى تقليل الفقر يشترط أن تكون مبنية على الأجور الحقيقية (د.صافة محمد ،د.شريط عابد، ٢٠٢٠).

- **البطالة**

لقد أثرت جائحة كوفيد ١٩ على العالم بأسره وخاصةً على النواحى الإقتصادية ،فأصبح من الصعب التحليل والتنبؤ بالوضع الاقتصادي،فبالرغم من تحقيق معدلات نمو إيجابية إلا أنه غير كافٍ لخلق ما يلزم من فرص عمل لائقة. فلقد أرتفع معدل البطالة في مصر من ٨,٩٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٤٥٪ عام ٢٠٢٠.

شكل رقم (٢) تطور معدل البطالة

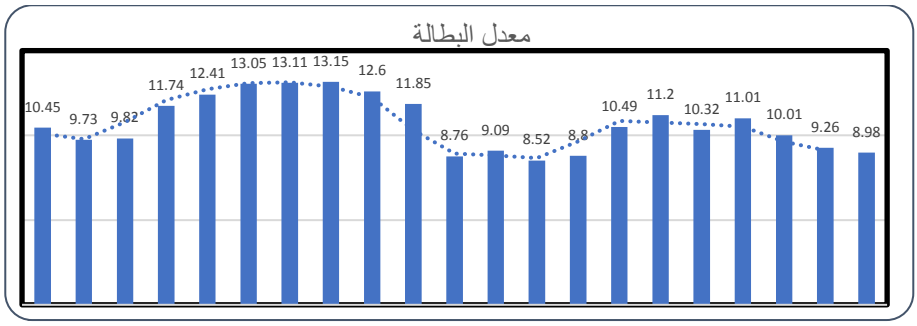

المصدر : البنك الدولى data.worldbank.org

- **التضخم**

يؤثر معدل التضخم بشكل أكبرعلى الأسر الفقيرة عن الأسر ذات الدخل المرتفع. ويتم إحتساب معدل تضخم أسعار المستهلك بإستخدام سلة السلع التي تمثل إستهلاك الفرد .وعادة فإن إرتفاع أسعار الغذاء والطاقة له تأثير غير متناسب على الأسر الأشد فقراًوخاصة في أعقاب الأزمات الاقتصادية.ولذلك عملت الحكومة على تقديم الدعم للأسر لتخفيف تأثير التضخم عليها، وفي كثير من الأحيان يؤثرالإستمرار فى تقديم الدعم من إنخفاض الإنفاق على البنية التحتية والصحة والتعليم وغيره مما يؤثر بالسلب على الإقتصاد القومى.

ارتفع معدل التضخم من ٢,٦٨٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٠٤ عام ٢٠٢٠، وترجع الزيادة فى معدل التضخم إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات، حيث تظل مجموعة الطعام والشراب هى الأكبر وزناً فى سلة الرقم القياسى العام للأسعارالمستهلكين.

شكل رقم (٣) تطور معدل التضخم

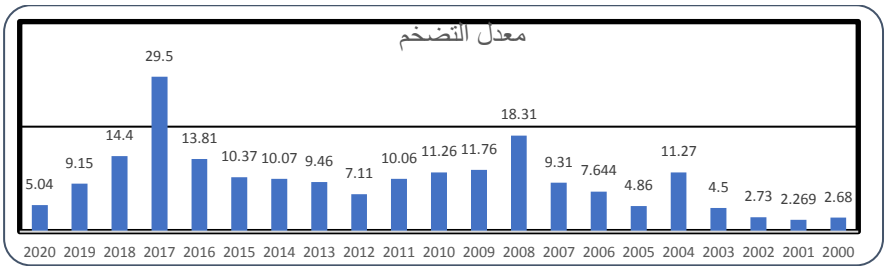

المصدر : البنك الدولى data.worldbank.org

- **سعر الصرف:**

يعتبر تصحيح إختلال سعرالصرف من أهم الأهداف السياسية الاقصادية وأحد الشروط الأساسية لتطوير الأداء الإقتصادى وضمان إستقرار الإقتصاد الكلى،حيث أن الإختلال يؤدى إلى تخفيض الأداء الاقتصادى ويعمق التوزيع السيئ للموارد ويشجع هروب رأس المال (الغزالى، ٢٠٠٢).

ويوضح الشكل رقم (4) تطورسعر الصرف خلال فترة الدراسة،ونجد أن هناك قيم شاذة في الفترة من ٢٠١٧ الى ٢٠٢٠ وذلك نظراً لسياسة تحريرسعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية "التعويم"، في نهاية عام ٢٠١٦.ولقد أرتفع سعر الصرف للجنية مقابل الدولار من ٣,٤٧ عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٧٥ عام ٢٠٢٠.

شكل رقم (٤) تطور سعر الصرف خلال فترة الدراسة

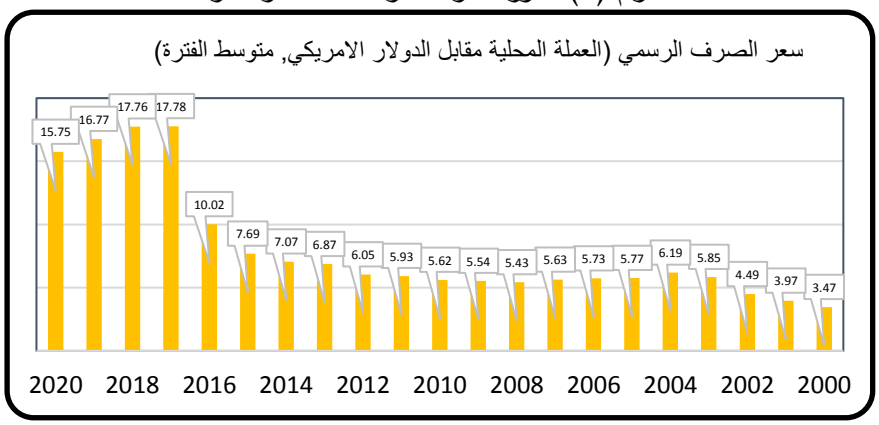

المصدر : البنك الدولى data.worldbank.org

- **الإستثمار الأجنبى المباشر**

يمكن للإستثمار الأجنبى المباشر أن يؤثر على معدل الفقر بصورة مباشرة وغير مباشرة،حيث أن الإستثمار الأجنبى المباشريؤثربشكل غير مباشرعلى معدل الفقر،فإرتفاع صافى تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر تؤدى إلى إرتفاع معدل النمو الاقتصادى مع إفتراض أن للنمو الإقتصادى دور فعال فى الحد من معدل الفقر . ويتمثل الأثر المباشر فى أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على التوظيف وإنخفاض معدل البطالة.وتختلف تلك الآثار (مباشرة وغير مباشرة) وفقاً لحجم الاستثمارات الأجنبية ونوعيتها.ولقد إنخفضت صافى تدفقات الإستثمار الأجنبى من ١,٥٧ تليريون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١,٢٣ تريليون دولارعام ٢٠٢٠ وذلك نتيجة تداعيات جائحة (كوفيد ١٩).

شكل رقم (٥) تطورصافى تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر

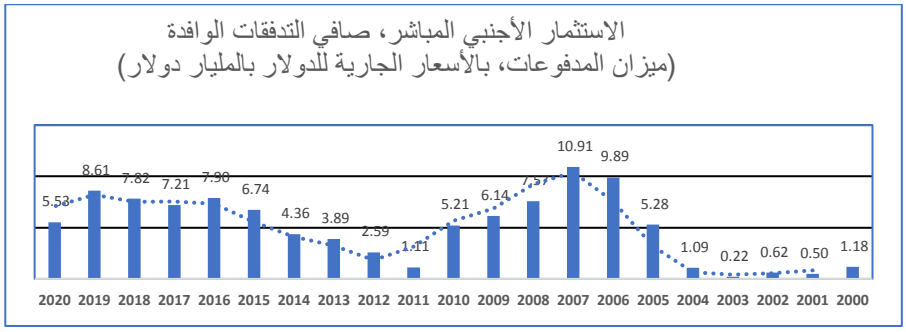

المصدر : البنك الدولى data.worldbank.org

- **السياسات الإجتماعية والفقر**

تتركز معظم السياسات الإجتماعية من خلال شبكات الضمان الإجتماعى وبرامج التحويلات النقدية والعينية.وتتسم خريطة الحماية الإجتماعية بالتشعب والتنوع،ويمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين: القسم الأول: نظم الحماية الإجتماعية وبرامجها التي لا تستند إلى مساهمات المستفيدين المالية،ولكنها تقع في إطار الدورالرعائي والحمائي للدولة والتي تتمثل في شبكات الأمان الاجتماعي،مثل معاشات الضمان الإجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة،وكذا البرامج المكملة لها مثل فرصة وحياة كريمة وغيرها،يضاف إليها الدعم العيني والمتمثل في بطاقات التموين وكروت الخبز وبرنامج التغذية المدرسية،أما القسم الثاني: نظم الحماية الإجتماعية وبرامجها التي تعتمدعلى مساهمات المستفيدين المالية وإشتراكاتهم مثل التأمينات الإجتماعية والتأمين الصحي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية، ٢٠٢١).

ولقد شهدت الفترة من٢٠١٢ وإلى ٢٠٢٠ نموًا في الإنفاق على برامج الدعم النقدي من ٣,٦ مليار جنيه إلى ١٨,٥ مليار جنيه (جدول رقم٣بالملاحق).ولقد استهدف البرنامج في

السنة الأولى ٥١٠ ألف مستفيد، ارتفعت إلى مليونين و٢٨٠ ألفاً في ٢٠١٧،مما مثل قفزة كبيرة،ونظراً لضرورة التحقق من صحة الأفراد المستهدفة تم إستبعاد غيرالمستحقين،ونتيجة لذلك،وصل عددالمستحقين في عام ٢٠١٩ إلى مليون و٩٩٠ ألف ومستفيد، وبلغ إجمالي المستفيدين من برامج الدعم النقدي ٣,٨ مليون أسرة في ٢٠٢١ (جدول رقم٤بالملاحق). وقد غطى برنامج تكافل وكرامة ٢٧ محافظة مع التركيز الأكبر على محافظات الوجه القبلي، لإرتفاع معدلات الفقر بها.

وتواجه برامج التحويلات النقدية في مصر–كمثيلتها في العالم– ثلاثة تحديات أساسية، الأول:مدى كفاية التحويلات النقدية لإحتياجات المستهدفين،والثاني:نوعية الخدمات المقدمة ولاسيما الخدمات التي تقدم للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.ومع ذلك، فإن ربط هذه البرامج بشكل صارم بتعزيز إمكانات البشر،أو ما يطلق عليه الإمكانات المعززة،سيؤدي إلى إخراج كثيرمن الفئات المستهدفة من براثن الفقر،ومن ثم إتاحة الفرصة لإستهداف آخرين وتحسين نوعية الخدمات المقدمة.أما الثالث: فيرتبط بتقييم أثر هذه النوعية من البرامج في بناء رأس المال البشري والذي من الصعب أن يتضح في المدى القصير،إذ إن هذه الآثار تتطلب مدى أطول من أجل رصدها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية، ٢٠٢١).

عاشراً: النموذج القياسى المستخدم

توصيف النموذج: تقدير العلاقة المقترحة، حيث يمكن صياغة معادلة النموذج كما يلي:

$$Y = \beta 0 + \beta 1\, \chi 1i + \beta 2\, \chi 2i + \beta 3\, \chi 3i + \beta 4\, \chi 4i + \beta 5\, \chi 5i + \varepsilon \qquad (1)$$

وتمثل ($\beta 0$, $\beta 1$, $\beta 2$, $\beta 3$, $\beta 4$, $\beta 5$) معلمات النموذج التي سيتم تقديرها، ويمثل $\chi 1i$ الى $\chi 5i$ المتغيرات المستقلة بينما y المتغير التابع في النموذج، ثم تم تقدير النموذج بإستخدام طريقة المربعات الصغرى Least Squares Estimation Method بإستخدام مزيج من

البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، والجدير بالذكر أنه لم يتم تطبيق إختبار ARDL نظراً لأن عدد المشاهدات أقل من ٤٠ مشاهدة لذلك تم إختيار الإنحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى لتحليل فروض الدراسة،وللتأكد من البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا تم إستخدام إختبار Jarque–Bera لفحص بيانات السلاسل الزمنية.

- **إستقرارية السلاسل الزمنية**

إختبار Jarque–Bera،ويهدف هذا الإختبار إلى فحص التوزيع الطبيعي لبيانات السلاسل الزمنية،وذلك لبيان إذا ما كان المتغيرات المستقلة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويرتكز الاختبار على المعادلة الآتية:

$$JB = \frac{n}{6}\left(S^2 + \frac{1}{4}(K-3)^2\right) \quad (2)$$

وبناءعلى نتيجة اختبارالمعنوية فيتم قبول أورفض فرضية العدم،وتنص فرضية العدم على أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي إذا ما كانت قيمة p–value>٠.٠٥، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

جدول رقم (١) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

	EX	FDI	INGDP	INR	UNR
Jarque–Bera	1.179341	1.198532	2.007928	1.320216	1.641817
Probability	0.145517	0.549215	0.366424	0.090173	0.440032

المصدر: من تحليل٩ E–Views

توضح نتائج الإختبار أن جميع متغيرات النموذج القياسي تتبع التوزيع الطبيعي،حيث بلغت قيمة المعنوية لسعر الصرف ٠,١٤، ومعنوية الإستثمار الأجنبي المباشر ٠,٥٤، أما قيمة

المعنوية للمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي فقد بلغت ٠,٣٦،كما بلغت معنوية التضخم والبطالة ٠,٠٩ و٠,٤٤ على التوالي،وتدل نتائج الإختبار على أن متغيرات النموذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي وهو ما يعد مؤشراً جيداً على سلامة البيانات من الناحية الإحصائية.

- **إختبار جذر الوحدة Unit Root Test**

يهدف إختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة والتأكد من مدى إستقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة،وكذلك تحديد رتبة الفروقات التي يحتاجها.وسيتم إستخدام أسلوب Dickey–Fuller الموسع في تحديد ذلك،ويعتمد هذا الإختبار على نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى للمتغير التابع والذي يمكن توضيحه على النحو التالي:

$$y_t = \emptyset\, y_{t-1} + u_t \qquad (3)$$

ويتم إختبار فرض العدم بإن Ø تساوي ١ بمعني أن البيانات تعاني جذر الوحدة :H_0 Ø=١ والفرضية البديلة Ø<١

$$\Delta y_t = \alpha + \beta t + \gamma y_{t-1} + \delta_1 \Delta y_{t-1} + \cdots + \delta_{p-1} \Delta y_{t-p+1} + \varepsilon_t, \qquad (4)$$

توضح نتائج الإختبارات خصائص متغيرات النموذج وفقاً لإختبار جذرالوحدة بإسلوب Dickey–Fuller الموسع لكل متغيرعلى حدة،والتي يمكن عرضها في الجدول رقم (٢)،وتشيرنتائج الإختبار إلى أن السلاسل الزمنية المستخدمة لمتغيرات النموذج قد سكنت عند درجة سكون واحدة،عندالفرق الأول (١st difference).

جدول رقم (٢) إختبار جذر الوحدة بأسلوب Dickey–Fuller الموسع

المتغير	التعديل/التحويلة	قيمة T	قيمة P
PovR	الفرق الأول / قاطع	−8.626	0.0000
lnR	الفرق الأول / قاطع	−5.107	0.0007
unR	الفرق الأول / قاطع	−3.411	0.0236
EX	الفرق الأول / قاطع	−3.195	0.0363
lNGdp	الفرق الأول / بدون	−2.660	0.0108
FDI	الفرق الأول / بدون	−2.731	0.0090

المصدر: من تحليل E–Views ٩

يتضح من الجدول السابق أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوي الأصلي،وبأخذ الفرق الأول سكنت جميع متغيرات الدراسة وتراوحت قيم المعنوية بين (٠,٠٠٠ و٠,٠٣٦٣) وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على سكون المتغيرات.

- **إختبار مدي ملائمة النماذج في التقدير**

من الضروري إختبار مدي ملائمة النماذج التى تم الإعتماد عليها في تقدير المعلمات لفرض الدراسة والذي ينص على أن يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بعض محددات الإقتصاد الكلي والمتمثلة في (نصيب الفرد من الناتج القومي،معدلات البطالة ،التضخم ،سعر الصرف، وصافى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر) والتخفيف من معدل الفقر في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٢٠.

- **إختبار الإرتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي Autocorrelation**

تم الإعتماد على إختبار Breusch–Godfrey ويمثل فرض العدم في هذا الإختبار في عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي،وتوضح نتائج الإختبار بإنه يتم قبول فرض العدم نظراً لأن

قيمة المعنوية بلغت ٠,٤٥٤٢ وهي أكبر من ٠,٠٥، وبالتالي لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

- **إختبار عدم ثبات التباين**

وتم الإعتماد على إختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey،وذلك للكشف عن هذه المشكلة،وينص فرض العدم على عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي، ووفقاً لنتائج الإختبار بلغت قيمة المعنوية ٠,١١٧٣ وهي أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود مشكلة ثبات تباين الحد العشوائي.

- **إختبارات إختبار كشف الإزدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة (VIF)**

بعد إجراء إختبار معامل تضخم التباين والذي يكشف ما إذا كان هناك إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض أم لا،جاءت قيم الإختبار لكل المتغيرات المستقلة بالنموذج أقل من ١٠،مما يدل على عدم وجود مشكلة إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

- **اختبار جرانجر للسببية**

تعد دراسة السببية خطوة مهمة في تفسير الظواهر الإقتصادية،حيث تمكن من معرفة إتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الإقتصادية بتحديد ووضع العلاقات فيما بينهم،وبالتطبيق على متغيرات النموذج بإستخدام برنامج E-views، تم الحصول على نتائج إختبار جرانجر للسببية،والتي يمكن عرضها بالجدول التالي:

جدول رقم (٣) نتائج إختبار جرانجر للسببية

المتغير	الفرض الصفري	قيمة F	المعنوية
UNR	UNR لا يسبب POVRMIS	0.11961	0.8882
	POVRMIS لا يسبب UNR	0.26169	0.7734
INR	INR لا يسبب POVRMIS	1.19248	0.3325
	POVRMIS لا يسبب INR	3.16088	0.0736
INGDP	INGDP لا يسبب POVRMIS	10.6731	0.0015
	POVRMIS لا يسبب INGDP	2.34796	0.132
EX	EX لا يسبب POVRMIS	3.21319	0.071
	POVRMIS لا يسبب EX	3.50122	0.0585
FDI	FDI لا يسبب POVRMIS	0.45737	0.6421
	POVRMIS لا يسبب FDI	0.23688	0.7922

المصدر: من تحليل E-Views

يتم تحليل بيانات الجدول السابق في ضوء الفرض الصفري وهو عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات، حيث يتم قبوله في أن حالة المعنوية أقل من ٠,٠٥، حيث توضح نتائج الجدول السابق ما يلي:

- هناك علاقة تبادلية بين معدل البطالة ومعدل الفقر حيث بلغت قيمة المعنوية أكبر من ٠,٠٥ وبالتالي قبول الفرض البديل بإن هناك علاقة سببية بين المتغيرين ورفض الفرض الصفري،أيضاً هناك علاقة تبادلية بين معدل التضخم ومعدل الفقر حيث بلغت قيمة المعنوية أكبر من ٠,٠٥ وبالتالي قبول الفرض البديل بإن هناك علاقة سببية بين المتغيرين ورفض الفرض الصفري.

- كما يتضح وجود علاقة سببية بين معدل الفقر ومعدل النمو (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي)،أحادية الإتجاه من معدل النمو الاقتصادي،حيث بلغت قيمة المعنوية ٠,١٣٢ وهي أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على قبول الفرض البديل وهو أن معدل النمو الإقتصادي يسبب الفقر ورفض الفرض الصفري،أيضاً هناك علاقة تبادلية بين سعر صرف الجنية المصري ومعدل الفقر حيث بلغت قيمة المعنوية أكبر من ٠,٠٥ وبالتالي قبول الفرض البديل بإن هناك علاقة سببية بين المتغيرين ورفض الفرض الصفري.

١. نتائج تقدير النموذج

جدول رقم (٤) نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد

Dependent Variable: POVRMIS
Method: Least Squares
Date: 05/22/22 Time: 01:13
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-0.425410	0.064638	-6.581430	0.0000
FDI	-0.54E-12	8.81E-11	3-.097031	0.0240
INGDP	-0.003073	0.000356	-8.641850	0.0000
INR	0.183385	0.046979	3.903519	0.0014
UNR	0.428996	0.191064	2.245305	0.0402
C	7.448081	1.817239	4.098570	0.0009

R-squared	0.969082	Mean dependent var	24.43650
Adjusted R-squared	0.958776	S.D. dependent var	5.124175
S.E. of regression	1.040402	Akaike info criterion	3.152048

Sum squared resid	16.23654	Schwarz criterion	3.450483
Log likelihood	-27.09650	Hannan-Quinn criter.	3.216816
F-statistic	94.02989	Durbin-Watson stat	1.772048
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من تحليل E-Views

تشير قيمة معامل التحديد R-squared التي بلغت ٠,٩٦٩٠ إلى إرتفاع القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في النموذج عند مستوى ثقة (Prob (F-statistic= ٠,٠٠٠٠ وهي تمثل نسبة جيدة جداً لتدلل على جودة النموذج المقدر ككل من الناحية الإحصائية وهو ما يعني أن ٩٦٪ من التغيرات التي تطرأ على معدل الفقر مفسرة في هذا النموذج ويدل معامل التفسير أيضاً على أن ٩٦٪ من التغيرات التي تحدث في معدل الفقر ترجع إلى التغير في معدل النمو الاقتصادي ،سعر الصرف،معدل البطالة ،التضخم، وصافى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

كما أثبت إختبار Durbin-Watson أنه لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وبعضها (Durbin-Watson stat= ١,٧٨)،حيث يتمثل الهدف من إختبار Durbin-Watson في إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي وبعضها،ولتقرير قبول أورفض نتيجة إختبار Durbin-Watson تم عمل إختبار Godfrey الذي جاءت نتيجته تأكيداً على نتيجة إختبار Durbin-Watson بإنه لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وبعضها،وبناء على هذه النتائج يمكن استنتاج معادلة النموذج كما يلي:

$$POV = C_{(1)}*EX + C_{(2)}*FDI + C_{(3)}*INGDP + C_{(4)}*INR + C_{(5)}*UNR + C_{(6)}$$

$$POV = 7.448 - 0.425*EX - 0.544*FDI - 0.003*INGDP + 0.183*INR + 0.4289*UNR$$

وبالإطلاع على قيم معامل بيتا Beta لمتغيرات الدراسة يتضح بإن هناك علاقة عكسية بين معدل سعر صرف الجنية ومعدل الفقر،فعندما يرتفع سعر الصرف للجنية المصري بنسبة ١٠٠٪، ينخفض معدل الفقر بنسبة ٤٢٪، كما توجد علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفقر،فكلما إرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠٠٪، ينخفض معدل الفقر بنسبة ٠,٣٪،أيضاً العلاقة بين صافى التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الفقرعلاقة عكسية فعند إرتفاع صافى تدفقات الإستثمار الأجنبي بنسبة ١٠٠٪ ينخفض الفقر بنسبة ٥٤٪.

بينما توجد علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل الفقر فكلما إرتفع معدل البطالة بنسبة ١٠٠٪ ارتفع معدل الفقر بنسبة ٤٢٪، أيضاً هناك علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل الفقر،فكلما ارتفع معدل التضخم بنسبة ١٠٠٪ إرتفع معدل الفقر بنسبة ١٨٪،حيث بلغ مستوي المعنوية للمتغير ٠,٠٠٠٥ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على صحة العلاقة بين المتغيرين.

وتدل النتائج السابقة على أن صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرهوأكبر متغيرله تأثيرعلى معدل الفقر يتبعه معدل البطالة وسعر الصرف،كما أن هناك إمكانية لإستخدام النموذج في التنبؤ،حيث جاءت قيمة معامل Theil لتكون أقل من ١٠٪، وبالتالي إمكانية إستخدام النموذج في التنبؤ بالقيمة المستقبلية للمتغير التابع، كما يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم (٦) نتائج التنبؤ

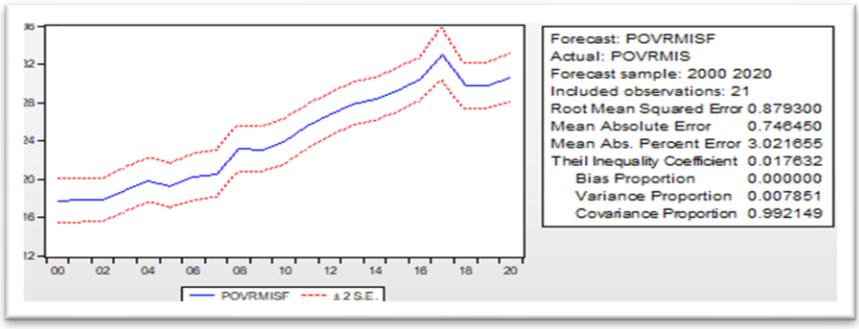

المصدر: من تحليل E-Views

يوضح الجدول رقم (٤) أن قيمة **prob** للنموذج قد بلغت ٠,٠٠٠،وهي دالة عند مستوى ٠,٠٥ ، مما يشير إلى تمتع النموذج المقترح بالملائمة والقوة التفسيرية بشكل كبير،وبناء على ذلك يمكن قبول فرض الدراسة والقائل "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بعض محددات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في (نصيب الفرد من الناتج القومي،معدل البطالة ،التضخم ،سعر الصرف ،وصافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) والتخفيف من معدل الفقر في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٢٠".

حادى عشر: النتائج والتوصيات

انتهى الباحث إلى مجموعة من النتائج التى أسفرت عنها التحليل النظرى ونتائج النموذج القياسى نجملها فيما يلى :

- وفقاً لتحليل بيانات الفقر في مصر توصلت الدراسة إلي ارتفاع معدل الفقر إلي أكثر من ٢٩٪، نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف في نهاية عام ٢٠١٦، حيث تصدرت محافظات صعيد مصر قائمة الأكثر فقراً فقد تخطت نسبة الفقراء

في محافظات أسيوط وسوهاج والأقصر والمنيا أكثر من ٥٠٪. لذلك هناك ضرورة إلى اهتمام الدولة بتنمية الصعيد بشكل حقيقي من خلال دفع عملية تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في هذه المحافظات وتسهيل إجراءات الحصول على هذه القروض للمساهمة في نمو دخل الأسر الفقيرة.

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أن هناك تزايد في نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة، وذلك نتيجة عدم توفير الحماية الإجتماعية الكافية لتلك الأسر الفقيرة، فتلجأ تلك الأسر إلى زيادة عدد الأطفال (بإعتبارهم مصدر للدخل) كنوع من الحماية الإجتماعية عند التقدم في السن أو المرض، لذا يعد الإهتمام ببرامج التوعية وزيادة برامج الحماية الإجتماعية ضروريان للمساهمة في الحد من زيادة المواليد خاصاً في صعيد مصر.
- ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة إنما يرجع إلى تطبيق مجموعة ضرورية من الإصلاحات الاقتصادية والتي كان من بينها تحرير سعر الصرف كما سبق الذكر ورفع أسعار الفائدة الأساسية.
- مؤشرات الفقر تتناقص كلما إرتفع مستوى التعليم،فلقد بلغت نسبة الفقراء بين الأميين ٣٥,٦٪ مقابل ٩,٤٪ للحاصلين على شهادة جامعية ،كما سجلت نسبة الفقراء بين حاملي الشهادات فوق المتوسط ١٥,٢٪، وبلغت تلك النسبة بين الحاصلين على شهادة ثانوية ١٧,٤٪، وبين الحاصلين على شهادة تعليم أساسي ٣٣,١٪ فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- تشير نتائج تحليل النموذج القياسي إلي ان ٩٦٪ من التغيرات التي تحدث في معدل الفقر ترجع إلى التغير في معدل النمو الاقتصادي، وسعر الصرف، ومعدل البطالة، والتضخم، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- هناك علاقة عكسية بين معدل سعر صرف الجنية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفقر، فكلما انخفضت قيمة العملة يرتفع معدل الفقر، وكلما ارتفع الناتج المحلى الإجمالى ينخفض معدل الفقر، أيضاً العلاقة بين صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الفقر علاقة عكسية فعند إرتفاع صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي ينخفض الفقر.
- هناك علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل الفقر، فكلما ارتفع التضخم ارتفع معدل الفقر، وتدل النتائج السابقة على أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكبر متغير له تأثير على معدل الفقر يتبعه معدل البطالة وسعر الصرف.
- قبول فرض الدراسة والقائل بأن "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بعض محددات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في (نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل البطالة، والتضخم، وسعر الصرف، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) ومعدل الفقر في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٢٠.

ووفقاً لهذه النتائج يوصى الباحث بمجموعة من التوصيات طويلة الآجل وقصيرة الآجل كما يلي:

توصيات قصيرة الآجل

- ضرورة تبنى سياسات فاعلة لتنظيم الأسرة وتنمية الوعي لدي محدودى الدخل بخطورة الزيادات السكانية وتداعياتها السلبية على مستويات معيشتهم
- إعادة النظر فيما يتم إنفاقه تحت مظلة الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية بحيث تقتصر تلك البنود على البرامج الهادفة بشكل أساسي للأغراض الاجتماعية، والتي تستهدف الأسر الفقيرة، والتركيز بشكل أكبر على محافظات الصعيد حيث انها الأكثر فقراً على مستوى الجمهورية.

- زيادة الوعى المجتمعى لضرورة إتباع أنماط إستهلاك متوازنة من خلال برامج توعوية لترشيد الانفاق الاستهلاكى.

توصيات طويلة الآجل

- وضع خطة استراتيجية لتحسين الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والاسكان ، بما يضمن الحد من معدل الفقر.
- وضع خطة استراتيجية لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصةً للقطاعات كثيفة العمالة ،من خلال تحديث وتطوير قوانيين وحوافز الاستثمار فى مصر بشكل مستمر لمواكبة التطورات العالمية ولزيادة قدرتها التنافسية .
- التوسع فى مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ، بما يساهم في خفض معدلات البطالة.
- تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته فى المحافظات الأشد فقراً.
- وضع خطط لتخفيف حدة الفقر بناء على دراسة تجارب الدول الناجحة كتجارب الصين وماليزيا للاستفادرة منها.
- التوسع فى الانفاق الحكومى على المشاريع القومية لما له من تأثير على خفض معدل البطالة.
- وضع خطة لزياده الرقعة الزراعية والتوسع فى إنتاج المحاصيل الإستراتيجية ،والثروة الحيوانية والداجنة لتحقيق الإكتفاء الذاتى.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أحمد عزوز. (٢٠١١). الدور الاقتصادى والاجتماعى للزكاة فى تقليل من الفقر. *الملتقى الدولى حول الاقتصاد الاسلامى "الواقع ورهانات المستقبل" ، المركز الجامعى بالبويرة ، الجزائر* ، ص٥ .

٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. (٢٠١٩). تقرير بحث الدخل والانفاق والاستهلاك وخريطة الفقر ٢٠١٨/٢٠١٧.

٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية. (٢٠٢١). تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ "التنمية حق للجميع:مصر المسيرة والمسار". ص١١٠.

٤. حسين يحيى وآخرون. (٢٠٠١). قياس الفقر وتوزيع الدخل فى الأردن "دراسة مقطعية" . *مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد ٢٤* ، ص٩.

٥. خالد عبد الحميد حسانين. (٢٠١٨). تطور الفقر وأنماط الاستهلاك الغذائى فى مصر (دراسة تحليلية تطبيقية). *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية– كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، العدد الثانى – المجلد الخامس والخمسون*، ص ٢٧.

٦. د.صافة محمد ،د.شريط عابد. (٢٠٢٠). أثر متغييرات السياسات الاقتصادية الكلية على تطور معدلات الفقر فى الجزائر باستخدام الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة ARDLخلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٨. *مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة طاهرى محمد بشار، مجلد ١ ، العدد١* ، ص٣٩٣.

٧. د.عبد الرزاق الفارس. (٢٠٠١). ،الفقر وتوزيع الدخل فى الوطن العربى. *مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت* ، ص ٢٢.

٨. د.عيسى محمد الغزالى. (٢٠٠٢). سياسات أسعار الصرف . *سلسلة جسر التنمية،معهد التخطيط القومى ، الكويت ، العدد ٢٣* ، ص٢٧.

٩.د.ماجد الخربوطلى. (٢٠١٦). مدى مساهمة سياسات صندوق النقد الدولى فى زيادة حدة الفقر فى مصر. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،المجلد ٤٧ ،جامعة عين شمس*، ص ٥٥.

١٠.د/ زبوج سامية. (٢٠١٥). الفقر "خصائص ، ومؤشرات ونماذج " . *مركز الحكمة للبحوث والدراسات ،مجله الحكمة للدراسات الاجتماعية،الجزائر، العدد ٣٠*، ص٣٠٢.

١١.على عبد القادر على. (٢٠٠٤). تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر فى عينة من الدول العربية. *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية- المعهد العربى للتخطيط، المجلد ٦ -العدد ٢* ، ص ٧-٢٨.

١٢.عياد هيشام. (٢٠١٦). أثرالنمو الاقتصادى ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر فى الدول النامية ، دراسة قباسية للفترة(١٩٧٠-٢٠١٣). *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية -جامعة أبى بكر بلقاد -تلماس - الجزائر، يونيو*، ص٨٨-٨٩.

١٣.محمد الحسين المصطوف. (٢٠٠٤). علاقة التنمية البشرية بمفاهيم الفقر : الاستغلال -الأمن البشرى -العمل والتشغيل . *المؤتمر السنوى الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية ، المركز الديموجرافى بالقاهرة* ، ص ٥.

١٤.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام. (٢٠١٦/٢٠١٧). الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية. ص٩٤.

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. Adams, R. (2004). Economic growth, inequality and poverty: Estimating the growth elasticity of poverty. *World Development, 32(12)*, 1989-2014.

2. Bourguignon, F. (2004). The Poverty Growth Inequality Triangle. *working paper125.India Council for Recerch on Iternational Economic Realtions 38, (38)*, p103-125.

3. Chenery, H. S., & Chenery et al. (1974). Redistribution with Growth;Policies to Improve Incom Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth. *Oxford University Press*.

4. E Philip Davis and Miguel Sanchez-Martinez. (2014). A Review of the Economic Theories of Poverty. *National Institute of Economic and Social Research, No.435*, p7-11.

5. Hanaa Kheir El Din and Heba El Laithy. (2006). An Assessment of Growth,Distribtion and Poverty in Egypt: 1990/91-2004/05. *The Egyptian Center for Economic Studes-worhing paper no.115*, p2-40.

6. Pressman, S. (1991). Keynes and Antipoverty Policy. *Taylor and Francis, Vol.49, No.3*, p365.

7. Ravallion M. (2001). Growth,Inequality and Poverty:Looking beyond avarages,. *World Development, 29(11)*,p 1803-1815.

8. Sufyan Alissa .(October, 2007).The Political Economy of Reform in Egypt: Understanding the Role of Institutions .*Carnegie PAPERS, Carnegie Middle East Center,Number5 ، Number 5*, p3.

9. United Nations, Economic and Social Council. (2021). Progress towards the Sustainable Development Goals-Report of the Secretary-General. p2-4.

10. World Bank data.worldbank.org

الملاحق

جدول (١) نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية عام ٢٠١٧/٢٠١٨

البيان	2017/2018
المحافظات الحضرية	26.7
حضر الوجه البحرى	14.3
ريف الوجه البحرى	27.3
حضر الوجه القبلى	30.0
ريف الوجه القبلى	51.9
متوسط معدل الفقر فى مصر	32.5

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مصر فى أرقام ٢٠٢٠، ص ١٣٨

جدول (٢) نسبة الفقراء لمقياس الفقر الوطنى (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٧/٢٠١٨)

عام	النسبة
1999/2000	16.7
2004/2005	19.6
2008/2009	21.6
2010/2011	25.2
2012/2013	26.3
2015/2016	27.8
2017/2018	32.5

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مصر فى أرقام ٢٠٢٠، ص ١٣٨

جدول رقم (٣)الدعم النقدى (برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعى)

السنة	القمية بالمليار جنيه
2012/2013	3.6
2013/2014	5.0
2014/2015	6.7
2015/2016	8.8
2016/2017	12.9
2017/2018	17.5
2018/2019	17.4
2019/2020	18.5

المصدر : وزارة المالية www.mof.gov.eg

جدول رقم (٤) تطور اعداد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة

السنة	العدد
2016	510000
2017	2280000
2019	1990000
2020	3600000
2021	3800000

المصدر : وزارة التضامن الاجتماعى

جدول رقم (٥) اعداد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة على مستوى المحافظات

المحافظة	الاعداد
المنيا	1054078
الجيزة	773310
اسيوط	771023
سوهاج	755091
بنى سويف	584520
الفيوم	540580
قنا	392816
البحيرة	358338
القاهرة	270955
كفر الشيخ	251309
الشرقية	243392
القليوبية	211693
الاقصر	182396
المنوفية	177282
الغربية	177180
اسوان	166212
الاسكندرية	161037
الدقهلية	148158
الاسماعيلية	62044
دمياط	61366

بورسعيد	**14355**
مرسى مطروح	**13931**
السويس	**12079**
شمال سيناء	**11277**
البحر الأحمر	**9292**
جنوب سيناء	**5459**
الوادى الجديد	**4227**

المصدر: وزارة المالية www.mof.gov.eg

جدول رقم (٦)نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر وفقاً للمناطق الجغرافية عام٢٠١٧/٢٠١٨

المنطقة	النسبة
محافظات حضرية	71.4%
حضر بحرى	89.9%
ريف بحرى	96.3%
حضر قبلى	85%
ريف قبلى	94.3%
محافظات الحدود	91.4%
الإجمالى	88.5%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، تقرير مصر فى أرقام ٢٠٢٠، ص ١٣٧

جدول رقم (٧) اختبارات جودة النموذج

نتائج اختبار **Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.133926	Prob. F(5,15)	0.1173
Obs*R-squared	8.728691	Prob. Chi-Square(5)	0.1204
Scaled explained SS	2.697119	Prob. Chi-Square(5)	0.7466

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/22/22 Time: 01:29
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.238693	1.344322	2.409164	0.0293
EX	-0.006015	0.047817	-0.125797	0.9016
FDI	-3.80E-11	6.51E-11	-0.583891	0.5680
INGDP	0.000626	0.000263	2.378799	0.0311
INR	0.035414	0.034754	1.018997	0.3244
UNR	-0.377019	0.141341	-2.667435	0.0176

R-squared	0.415652	Mean dependent var	0.773169
Adjusted R-squared	0.220869	S.D. dependent var	0.871942
S.E. of regression	0.769649	Akaike info criterion	2.549192
Sum squared resid	8.885391	Schwarz criterion	2.847627
Log likelihood	-20.76651	Hannan-Quinn criter.	2.613960
F-statistic	2.133926	Durbin-Watson stat	3.355993
Prob(F-statistic)	0.117298		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.839188	Prob. F(2,13)	0.4542
Obs*R-squared	2.401213	Prob. Chi-Square(2)	0.3010

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/22/22 Time: 01:30
Sample: 2000 2020
Included observations: 21
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	0.037907	0.074050	0.511906	0.6173
FDI	-1.95E-11	9.15E-11	-0.212795	0.8348
INGDP	-5.20E-05	0.000368	-0.141392	0.8897
INR	-0.006091	0.048724	-0.125001	0.9024
UNR	0.037325	0.197997	0.188515	0.8534
C	-0.391695	1.893441	-0.206869	0.8393
RESID(-1)	-0.000914	0.297389	-0.003073	0.9976
RESID(-2)	-0.401716	0.313738	-1.280421	0.2228

R-squared	0.114343	Mean dependent var	-4.84E-15
Adjusted R-squared	-0.362549	S.D. dependent var	0.901014
S.E. of regression	1.051738	Akaike info criterion	3.221098
Sum squared resid	14.38000	Schwarz criterion	3.619011
Log likelihood	-25.82153	Hannan-Quinn criter.	3.307455
F-statistic	0.239768	Durbin-Watson stat	2.154628